

ميزانية النوع الاجتماعي، أداة ناجحة للحكامة الجيدة في الجماعات الترابية : مسار تجريبي بجهة سوس ماسة

ورقة حول
الممارسات
الفضلى



السياق العام :

في 2019، وبدعم من الاتحاد الأوروبي والوكالة الفرنسية للتنمية، قامت جمعية "الهجرة والتنمية" بمواكبة 12 جماعة ترابية بجهة سوس ماسة في عملية وضع ميزانية للنوع الاجتماعي، وهي عملية تهدف إلى دعم ومواكبة منظمات المجتمع المدني الوسيطة في تعزيز وإدماج بعد النوع في السياسات الترابية على المستوى الجماعي.

وهي عملية تهدف إلى دعم ومواكبة منظمات المجتمع المدني الوسيطة في تعزيز وإدماج بعد النوع في السياسات الترابية على المستوى الجماعي.

وتم التنزيل عبر تطوير مرجع للمؤشرات وتكوين الجماعات الترابية ومنظمات المجتمع المدني الشريكة حول الميزانية المستجيبة للنوع وكذلك عبر مرافقتهم في إدماج النوع في كل مستويات سيرورة إعداد الميزانية، من مستوى الإقليم إلى الجماعة، وهو ما يضمن تخصيص الموارد اللازمة مع مراعاة الحاجيات المتباينة لكل فئات المواطنين والمواطنات.

تم إطلاق مشروع "المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية، من أجل تعزيز المشاركة في النقاش العمومي والسياسي للفاعلين والفاعلات بجهة سوس ماسة" في سياق يتميز بتعزيز التشاور المحلي والمشاركة المواطنة التي جعلت المجتمع المدني محركا يساهم في تطور الممارسات الديمقراطية وفي تدبير الشأن العام.

ويعتبر الفاعلون والفاعلات والجمعيات النسائية والشبابية الوسيطة من أهم المستفيدين من هذا المشروع القائم على تملكهم لمواطنتهم.

الموضوع : المواطنة

استفاد من هذا الدعم والمواكبة عدة فاعلين وهم :

• **اثنا عشرة (12) جماعة من جهة سوس ماسة**، وخاصة المنتخبات والمنتخبون والأطر المنتهية للجماعات التالية: آيت ملول وإنزكان (إقليم إنزكان آيت ملول) - آيت باها- سيدي بيبي (إقليم شتوكة آيت باها) - تامنارت وفم الحصن (إقليم طاطا) - إيدا أوغيماد، والدير وتينزرت (إقليم تارودانت) - أملا وتزنت والمجلس الإقليمي لتزنت (إقليم تزنت).

• **جمعية الهجرة والتنمية :** وهي المنظمة التي أشرفت على مواكبة ودعم الاثنا عشر جماعة ترابية (12)، وتوفير الموارد المالية والتقنية واللوجستية التي سمحت بتكوين الفاعلات والفاعلين المحليين من أجل وضع ميزانية للنوع الاجتماعي.

• **منظمات المجتمع المدني :** خاصة الجمعيات النسائية العاملة في الجماعات الترابية المستهدفة لتكون لديها الأدوات لدمج النوع الاجتماعي في عملية التخطيط الترابي.

• **هيئات الإنصاف والمساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع :** هي هيئة استشارية لدى المجلس الجماعي تم إنشاؤها بموجب القانون التنظيمي للجماعات الترابية، وتضم الفاعلات والفاعلين في المجتمع المدني والشخصيات المدنية التي يمكنها تقديم آراء استشارية تتعلق بالعمل الجماعي، وخاصة ما يتعلق بالإنصاف والمساواة ومقاربة النوع على المستوى المحلي.

مراحل عملية وضع ميزانية النوع الاجتماعي :

يعتبر وضع ميزانية تراعي النوع الاجتماعي عملية طويلة الأمد، وتنقسم إلى ثلاثة مراحل

المرحلة الثانية : صياغة ميزانيات مستجيبة للنوع الاجتماعي.

بناءً على تحليل ميزانية العام السابق وتحليل الفوارق بين النساء والرجال بحسب كل بند من بنود الميزانية الذي قام به الفاعلات والفاعلون الجماعيون أنفسهم، يقوم هؤلاء الفاعلون باقتراح إجراءات تصحيحية في ميزانية السنة الجارية، وقد تم وضع برنامج للمواكبة يدعم أطر الجماعات في عملية إدماج هذه الإجراءات التصحيحية لصياغة ميزانية تراعي الفوارق بين الجنسين.

المرحلة الأولى : تحليل الميزانية حسب الجنس، وتمثل هذه الخطوة في توفير أدوات عملية للفاعلات والفاعلين الجماعيين من أجل التشخيص والتخطيط ووضع الميزانية بهدف تحليل أثر الميزانية على مختلف فئات الساكنة، ويشمل هذا التشخيص تحليل المداخل والنفقات، وقد خصصت هذه المرحلة الأولى لعرض المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية المصنفة حسب الجنس بالنسبة لكل جماعة ترابية معنية، ولتشخيص الفوارق بين الرجال والنساء حسب عدة معايير (الفئات العمرية، معدل التمدرس حسب الجنس، انتشار الإعاقة والأمية ومعدل البطالة حسب الفئات الاجتماعية والمهنية، وغير ذلك).

من بين أدوات التشخيص التي تم تقديمها :

أدوات تشخيص التخطيط

أداة تحليل درجة إدماج النوع على مستوى مخطط العمل الجماعي
أداة تحليل درجة إدماج النوع في البرامج والمشاريع
أداة تحليل مستوى إدماج النوع في التدابير والأنشطة والخدمات

أدوات مواكبة العملية

نموذج لتقرير المتابعة والتقييم يسمح بمواكبة تحقيق الأهداف المحددة

أدوات تشخيص الميزانية

أداة تحليل الأداء على أساس الأثر (ميزانية العام N-1)
أداتان لتصنيف الأنشطة المالية حسب الجنس (ميزانية العام N-1)

المرحلة الثالثة: تقديم الإطار القانوني - التشريعي. على مستوى كل جماعة، تم تقديم:

الإطار التنظيمي لإدماج ميزانية النوع الاجتماعي كما يلي:

- التزامات المغرب حسب الميثاق والاتفاقيات الدولية.
- مقتضيات الدستورية والتشريعات الوطنية التي تنص على تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل.
- القوانين التنظيمية الهادفة إلى تأسيس النوع الاجتماعي في السياسات والمؤسسات العمومية.



ركزت هذه المرحلة الثالثة على أهمية تحديد ومتابعة مؤشرات الأداء ومؤشرات النوع من أجل تحديد القيمة المضافة لميزانية النوع بالنسبة للرهانات ولل قضايا الرئيسية المرتبطة بها وهي:

- احترام حقوق المرأة
- ضمان الإنصاف والمساواة
- الأداء الاقتصادي الذي يترجم إلى تمكين المرأة وزيادة في المردودية
- الشفافية من خلال قياس الأثر على المستفيدين عبر تصنيفهم بحسب الجنس
- الحكامة الجيدة من أجل التأكد من أن الموارد المخصصة تستجيب لحاجيات المواطنين والمواطنات.

تم تقديم تقرير نموذجي حول تتبع وتقييم ميزانية النوع كأحدى الأدوات الرئيسية لمواكبة هذه العملية.



النتائج

- تكوين 32 ممثلا عضوا بمنظمات وسيطة من المجتمع المدني والجماعات الترابية، من بينهم 14 امرأة قيادية تلقين تكويننا خاصا حول ميزانية النوع الاجتماعي.
- مواكبة 12 جماعة ترابية في مجال وضع ميزانية النوع. وقد أظهرت 11 جماعة إلى جانب المجلس الإقليمي في تزنيث التزاما قويا ومشاركة فعالة في عملية المواكبة. كما تم تسجيل مشاركة قوية للأطر الجماعية في غالبية الجماعات سواء على مستوى أورش التحسيس أو على مستوى تعزيز الكفاءات.
- تقدير الفاعلات والفاعلين لفعالية أدوات تحليل الميزانية القائمة على النوع وخاصة أدوات التشخيص والتخطيط وبرمجة الميزانية.
- إنشاء صندوق أدوات خاصة بالنوع (دليل النوع الاجتماعي) ستسمح للجماعات الترابية التي لم تتبع هذه العملية بوضع ميزانية النوع الخاصة بها.

الصعوبات

على مستوى الجماعات، أدت محدودية الاستفادة من التكوينات إلى ضعف عملية تملك هذه المقاربة في أوساط المنتخبات والمنتخبين والفاعلات والفاعلين الجماعيين.

كما أدى ضيق الوقت إلى قلة انتظام ممثلات ومثلي الجماعات في الحضور، مما أدى إلى ضياع نسبي لبعض المهارات والمكتسبات التي تمت مراكمتها خلال مختلف مراحل التطبيق.

نجاح عملية مواكبة الجماعات في إعداد ميزانية النوع يقوم على ما يلي :

- إدماج دورة تكوينية حول مقارنة النوع بهدف تزويد الفاعلات والفاعلين في الجماعات بأدوات لتشخيص الميزانية وللتخطيط ولتقنيات التحليل المتعلقة بالنوع الاجتماعي.
- الإرادة المؤسساتية للمجالس الجماعية لإدماج بعد النوع الاجتماعي في مسلسل وضع الميزانية.

- تشكيل فريق جماعي مستقر له تمثيلية يتشكل من منتخبات ومنتخبين، وفاعلات وفاعلين جماعيين، وممثلات وممثلين عن الجمعيات، وعن هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع، تتم مواكبتهم ويتولون مسؤولية إعداد ميزانية النوع.
- اعتماد مقارنة تشاركية وجماعية خلال هذه العملية (المصلحة المالية، المصلحة الإدارية، إلخ)
- تشكيل قاعدة بيانات تراعي النوع الاجتماعي سيسهل عملية التحليل حسب الجنس ويسهل بالتالي عملية وضع الميزانيات بناء على مؤشرات الأداء.

